بجميعه يرجع بالهبة والهبة بشرط العوض يراعى فيها حكم الهبة قبل
القبض والبيع بعده فلا تفيد الرجوع الا بتراضيهما او بحكم الحاكم فان
يمت بعد الحكم لم يضمن فصل العمرى جائزة للعمر حال حيوته ولو ترك بعده
وفاته فهو بطل الشرط وهو ان يجعل داره له عمره فاذا مات ترد عليه
والرقبى باطلة وهو ان يقول ان مت قبلك فهي لك والصدقة
كالهبة ولا رجوع فيها ومن نذر ان يتصدق بماله فهو على جنس ما
الزكوة يملكه على الجميع ويمسك ما ينفقه حتى يكتسب ثم يتصدق بفضله

كتاب العارية

وهي هبة المنافع ولا تكون الا فيما ينتفع به مع
بقاء عينه فاذا عارت المكيل والموزون قرض وهي امانة وقيل
بقوله اعرتك واطعمتك هذه الارض واخدمتك هذا العبد فتخدمك
هذا الثوب وحملتك على هذه الدابة اذا لم يرد به الهبة وداره
لك سكنى او عمرى سكنى والمستعير ان يعيرها ان لم يختلف بالمختلف
المستعار وليس له اجارتها فان آجرها فهلكت فالمعير ان يضمن

ان يضمن المستعير ولا يرجع على المستأجر وله ان يضمن المستأجر
ويرجع على المستعير فان قيدها بوقت او منفعة او مكان ضمنه
بالمخالفة كما مر الى الخير وعند الاطلاق له ان ينتفع بها بجميع انواع
منفعتها بما شاء ما لم يعلم انه بالدون واعاره ضمن للبناء او
الغرس فله ان يرجع ويكلفه قلعه فان قلعها واخذ ما قيمته
يضمن المستعير قيمته ويملك المستعير قلعه ان لم تنقص الارض
كثيرا فان قلعهما فلا ضمان واذا اعاره للزراعة فليس له
اخذها قبل حصاده وان لم يوقت واجرة سقي العارية على المستعير
والمستأجر على الموجر واذا اسرقت الدابة اذا اصطبل ما كلها او مع
من في عياله او عبده او اجيره يرجع وكذا رد الثوب الا اجره ولو كان
عقد جوهر واشباهه لا يبرأ ما لم يسلمه الى المالك ورد الغصب
لا يبرأ فالجميع الا بالتسليم اليه

كتاب الغصب

وهو اخذ مال متقوم محترم معلوم للغير على طريق التعدي ومن

قول متقوم احتراز عن الحر وقوله محترم احتراز عن مال الحربي وقوله معلوم احتراز عن مال مملوكه وقوله بطريق التعدي احتراز عن الاجارة والعارية

Copyright © King Saud University